



## الباب الثاني

### مسلك المبتدعة

في التعامل مع النصوص الشرعية

## مسالك المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية

تميّز المبتدعة - على اختلاف فرقهم - بالتقديم بين يدي الله ورسوله ﷺ، وعدم تعظيم ما جاء في الكتاب والسنة. وسأذكر في هذه الباب أصولاً عامة لمنهج المبتدعة في الاستدلال، تُبيّن شيئاً من ضلالهم وانحرافهم، وهي:

الأصل الأول: ردّ النصوص الثابتة التي تخالف أهواءهم، والجرأة في الاعتراض عليها.

الأصل الثاني: العبث في الأصول الشرعية للاستدلال وتشويهها.

الأصل الثالث: ابتداع أصول جديدة للاستدلال والتلقي.

وليس بالضرورة أن تأخذ كل فرقة من فرق المبتدعة بتفريعات هذه الأصول، فهم متفاوتون في بدعهم إفراطاً وتفريطاً. وينبغي التأكيد هنا أنني لا أتحدث عن تاريخ مضى وانتهى، بل إن الفرق المتقدمة والمناهج المبتدعة لها امتدادات واسعة في عصرنا الحاضر، بل زادت الانحرافات والضلالات مع زيادة الغفلة وتتابع الجهل وقلة العلماء. وقديماً قال مجاهد: «يبدوون مرجئة، ثم يكونون قدرية، ثم يصيرون مجوساً»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: «فالبدع تكون في أولها شبراً، ثم تكثر في الأتباع حتى تصير أذرعاً وأميالاً وفراسخ»<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٣/٦٤٥).

(٢) الفتاوى: (٨/٤٢٥).

## الأصل الأول

### ردُّ النصوص الثابتة التي تخالف أهواءهم، والجراة في الاعتراض عليها

للمبتدعة صفات كثيرة جداً تفارقهم عن أهل السنة، ولعل من أبرز ذلك إعراضهم عن النصوص الشرعية، وردّ دلائلها القطعية، وظهر ذلك جلياً في صفتين:  
الصفة الأولى: الجراة في رد النصوص.

لعلّ من أوضح الأمثلة على هذه الصفة ما رواه عبيد الله بن معاذ عن أبيه، أنه سمع عمرو بن عبيد (إمام المعتزلة) يقول - وذكر حديث الصادق المصدوق: إن أحكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة. ثم يكون علقة مثل ذلك . . . الحديث -: «لو سمعتُ الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعود يقول هذا لما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعتُ الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا!!»<sup>(١)</sup>.

وقال عمرو بن عبيد أيضاً: «لو كانت ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد: ١] في اللوح المحفوظ لم يكن لله على العباد حجة»<sup>(٢)</sup>.

وهذان مثالان جليان في جراة المبتدعة على ردّ النصوص الثابتة المحكمة والاعتراض عليها، وهي علامة من علامات الزندقة والفجور، تزداد بازدياد الفساد والضلال. قال ابن تيمية في معرض حديثه عن الصوفية القائلين بوحدة الوجود: «وحدثني الثقة الذي رجع عنهم لما انكشف له أسرارهم: أنه [يعني:

(١) ميزان الاعتدال: (٣/٢٧٨)، وسير أعلام النبلاء: (٦/١٠٤).

(٢) المرجعان السابقان: (٣/٢٧٦)، (٦/١٠٤).

التلمساني] قرأ عليه (فصوص الحكم) لابن عربي، قال: فقلت له: هذا الكلام يخالف القرآن! فقال: القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا (!!). قال: فقلت له: فإذا كان الكل واحداً فلماذا تحرم عليّ ابنتي وتحل لي زوجتي؟ فقال: لا فرق عندنا بين الزوجة والبنت، الجميع حلال! لكن المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا حرام عليكم.

وقال أيضاً لما قرأ عليه (مواقف النَّقْرِي): جعلت أتأول موضعاً بعد موضع، إلى أن تبين مراده الذي لا يمكن تغطيته، وأنه يقول بالوحدة. فقلت: هذا يخالف الكتاب والسنة والإجماع. فقال: إن أردت هذا التحقيق فدع الكتاب والسنة والإجماع (!!). فقلت: هذا لا سبيل إليه<sup>(١)</sup>.

ولهذا يصف ابن تيمية غلاة الصوفية بقوله: «.. ولهذا يوجد في هؤلاء وأتباعهم من ينفرون عن القرآن والشرع كما تنفر الحمر المستنفرة التي تنفر من الرماة ومن الأسد، ولهذا يوصفون بأنهم إذا قيل لهم: قال المصطفى ﷺ، نفروا..»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «وأهل العبادات البدعية يزين لهم الشيطان تلك العبادات، ويغض إليهم السبل الشرعية، حتى يغضهم في العلم والقرآن والحديث، فلا يحبون سماع القرآن والحديث ولا ذكره، وقد يغض إليهم حتى الكتاب فلا يحبون كتاباً، ولا من معه كتاب، ولو كان ما معه مصحفاً أو حديثاً، كما حكى النصر باذي أنهم كانوا يقولون: يدع علم الخرق ويأخذ علم الورق! قال: وكنت أستر ألواحي منهم، فلما كبرت احتاجوا إلى علمي..»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «فعدل كثير من المنتسبين إلى الإسلام إلى نبذ القرآن وراء ظهره، واتبع ما تتلو الشياطين، فلا يعظم أمر القرآن ونهيه، ولا يوالي من أمر

(١) الصفدية: (١/٢٤٤، ٢٤٥). وانظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٤/٥٠٠، ٥٠١).

(٢) الفتاوى: (١٣/٢٢٤).

(٣) الفتاوى: (١٠/٤١١).

القرآن بمولاته، ولا يعادي من أمر القرآن بمعاداته»<sup>(١)</sup>.

ونظير هؤلاء زنادقة العصر الحديث من اليساريين والعلمانيين وأشباههم، الذين بلغت جرأتهم في ردّ النصوص والاعتراض عليها حداً عظيماً - والعياذ بالله -، ومن أمثلهم حالاً من زعم منهم أن الدين تراث مقدّس، لكنه ليس صالحاً لهذا الزمان! ولهذا طالبوا بفصله عن جميع شؤون الحياة، الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية. . ونحوها.

الصفة الثانية: اتهام الرسل - عليهم الصلاة والسلام - بالكذب، وتجهيلهم.

بلغ من انحراف بعض غلاة المبتدعة الزنادقة أنهم لم يقفوا عند حد ردّ النصوص والاعتراض عليها، بل وصلوا إلى حد اتهامهم للرسول ﷺ بالكذب والجهل، والعياذ بالله تعالى، وذلك مثل قول غلاة الجهمية والفلاسفة، قال ابن تيمية عن متأخري الصابئة: « . . ثم إن هؤلاء فيما تقوله الأنبياء حيارى مُتَهَوِّكون، فإنّه بهرهم نور النبوة، ولم تقع على أصولهم الفاسدة، فصاروا على أنحاء: منهم من لا يؤمن بكثير مما تقوله الأنبياء والمرسلون، بل يعرض عنه أو يشك فيه أو يكذب به. ومنهم من يقول: يجوز الكذب لمصلحة راجحة، والأنبياء فعلوا ذلك. ومنهم من يقول: يجوز هذا لصالح العامة دون الخاصة. وأمثلهم من يقول: بل هذه تخيلات وأمثال مضروبة لتقريب الحقائق إلى قلوب العامة. وهذه طريقة الفارابي وابن سينا، لكن ابن سينا أقرب إلى الإيمان من بعض الوجوه وإن لم يكن مؤمناً.

فمن أدركته رسالة محمد ﷺ وبهرته براهينها وأنوارها، ورأى ما فيها من أصناف العلوم النافعة والأعمال الصالحة. . . فلا بد أن يتأول نصوص الكتاب والسنة على عادة إخوانه في تحريف الكلم عن مواضعه، فيحرفون ما أخبرت به الرسل عن كلام الله تحريفاً يصيرون به كفاراً ببعض تأويل في بعض صفات تنزيهه. . .».

(١) المرجع السابق: (٢٢٧/١٤). وانظر: (٥٩/١٤ - ٦٣٠).

إلى أن قال في وصف منهجهم: «فهؤلاء جعلوا القرآن عزيين، وضربوا له الأمثال، مثلما فعل المشركون قبلهم، كما فعلوا بالنبى ﷺ، فإن هؤلاء منهم من يفضل الولي الكامل والفيلسوف الكامل على النبي ﷺ، ومنهم من يفضل بعض الأولياء على زعمه، أو بعض الفلاسفة - مثل: نفسه أو شيخه أو متبوعه - على النبي ﷺ. وربما قالوا: هو أفضل من وجهه، والنبي أفضل من وجهه، فلهم من الإلحاد والافتراء في رسل الله نظير ما لهم من الإلحاد والافتراء في رسالات الله، فيقيسون الكلام الذي بلغه الرسل عن الله بكلامهم، ويقىسون رسل الله بأنفسهم»<sup>(١)</sup>.

وقسم ابن تيمية - في مواضع أخرى - المبتدعة الأقسام التالية:

«الأول: أهل الوهم والتخييل: الذين يرون أن الأنبياء خاطبوا الناس بما تخيلوه وتوهموه، وإن كان الأمر ليس كذلك؛ لأن هذا من مصلحة الجمهور، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور.

الثاني: أهل التجهيل: الذين يرون أن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء.

الثالث: أهل التحريف والتأويل: الذين يرون أن الأنبياء لم يقصدوا بأقوالهم إلا ما هو الحق في نفس الأمر، وأن الحق في نفس الأمر هو ما علموه بعقولهم، ثم يجتهدون في تأويل النصوص إلى ما يوافق رأيهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) الفتاوى: (١٢/٢٢-٢٤).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل: (١/٨-١٢)، والفتاوى: (٧/٥٨٨، ٥٨٩) و(١٢/٢٣٦-٢٣٩) و(٤/٦٦).

## الأصل الثاني

### العبث في المصادر الشرعية للاستدلال وتشويهها

إنَّ العبث في الأصول الشرعية للاستدلال سمة بارزة من سمات المبتدعة، وهو باب من أبواب الحرب على الدين بتكدير منابعه وتشويه أصوله . ويأخذ هذا العبث صوراً وأشكالاً متعددة تختلف باختلاف المبتدعة ومناهجهم . ومن أبرز معالم هذا العبث :

#### أولاً: التصديق بالقرآن دون السنَّة:

تقدم في الباب الأول بيان منزلة السنَّة النبوية، وتحذير النبي ﷺ من أولئك القوم الذين لا يأخذون إلا بما جاء في القرآن الكريم، ويردُّون ما جاء في سنَّته ﷺ وقد وقع الخوارج وأشباههم في هذه الضلالة التي حذر منها الرسول ﷺ، ولم يأخذوا إلا بما جاء في القرآن الكريم، وقد كان هذا سبباً من أسباب ضلالهم وانحرافهم .

قال ابن تيمية: «وقد حكى أرباب المقالات عن الخوارج أنَّهم يُجوزون على الأنبياء الكبائر، ولهذا لا يلتفتون إلى السنَّة المخالفة في رأيهم لظاهر القرآن وإن كانت متواترة، فلا يرجمون الزاني ويقطعون يد السارق فيما قل وكثر، زعماً منهم على ما قيل إنه لا حجة إلا القرآن، وأنَّ السنَّة الصادرة عن الرسول ﷺ ليست حجة بناءً على ذلك الأصل الفاسد»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «والخوارج جوزوا على الرسول نفسه أن يجور ويضل في سنَّته، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنَّة التي تخالف - بزعمهم - ظاهر القرآن»<sup>(٢)</sup>.

(١) الصارم المسلول: (ص ١٨٤).

(٢) الفتاوى: (٧٣ / ١٩).

وعلى هذا المذهب بعض غلاة المعتزلة، فقد حكى عبد القاهر البغدادي عن النظامية قولهم: «يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ، فإن الأخبار المتواترة لا حجة فيها؛ لأنها يجوز أن يكون وقوعها كذباً»<sup>(١)</sup>.

وظهر في أوائل القرن الماضي في شبه القارة الهندية فرقة منحرفة يقولون بهذا القول وسموا أنفسهم بـ (أهل القرآن)، وحقيقة مذهبهم ردّ الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup>.

ويوجد في مصر الآن جماعة يطلقون على أنفسهم: (القرآنيون)، ويشتهرون إعلامياً باسم: (الفرماوية) نسبة إلى شيخ صوفي ضال اسمه: (الفرماوي) يردُّ السنة كلها إلا ما وافق قلبه فيما زعم؛ حيث يقول: حدثني قلبي عن ربي أن رسول الله ﷺ قال كذا وكذا!!

وما أجمل ما قاله أيوب السخيتاني: «إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا، حسبنا القرآن! فاعلم أنه ضال»<sup>(٣)</sup>.

ولهذا كان موقف السلف الصالح قوياً في مواجهة هؤلاء الضلال، فمن ذلك قول الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي: «والله لأن أغزو هؤلاء القوم الذين يردون حديث رسول الله ﷺ، أحب إليّ من أن أغزو عدتهم من الأتراك»<sup>(٤)</sup>.

وقال محمد بن عبد الله الحافظ: «سمعت أحمد بن إسحاق الفقيه الصبغي يناظر رجلاً، فقال: حدثنا فلان. قال له الرجل: دعنا من حدثنا، إلى متى حدثنا؟! فقال له الشيخ: قم يا كافر! فلا يحل لك أن تدخل داري بعد! ثم التفت إلينا فقال: ما قلت لأحد قط: لا تدخل داري، غير هذا»<sup>(٥)</sup>.

وسأل رجلٌ عليّ بن عثمان، فقال: «رجل يقول: ليس في حديث رسول الله ﷺ فقه؟! فقال عليّ: هذا فاجر، فأين الفقه؟! وأين الخير إلا فيه؟!»<sup>(٦)</sup>.

(١) أصول الدين: (ص ١١).

(٢) انظر الدراسة التفصيلية التي أعدها خادم بخش بعنوان: (القرآنيون وشبهاتهم حول السنة).

(٣) ذم الكلام وأهله: (٥٦/٢). وروى نحوه عن أبي قلابة.

(٤) المرجع السابق: (٧١/٢). ويعني بالأتراك لما كانوا على الكفر الأصلي.

(٥، ٦) المرجع السابق: (٧١/٢).

وقال البربهاري: «إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده، ويريد القرآن؛ فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة، فقم من عنده ودعه»<sup>(١)</sup>.

وقال الشاطبي: «الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين على السنّة؛ إذ عولوا على ما بنيت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء، فأطرحوا أحكام السنّة، فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله»<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه:

تقدّم أن منهج أهل السنّة جمع النصوص الواردة في الباب الواحد، ووضع كل نص في موضعه اللائق به شرعاً، فلا يجوز أن يؤخذ نص ويترك نص آخر ورد في الباب نفسه؛ فإن كثيراً من البدع والضلالات في القديم والحديث إنما ظهرت بسبب إهمال هذه القاعدة الجليلة. فبعض المبتدعة وجهلة المتفكّهة والمقلدة يأخذون نصاً ويتركون نصوصاً أخرى قد تكون مخصّصة أو مقيدة أو مبينة أو ناسخة. . أو نحو ذلك. فينظر إليها من زاوية ويترك زوايا أخرى، ممّا يؤدي إلى كثير من الخلط والاضطراب. وإليك هذين المثالين:

#### المثال الأول: منهج الخوارج:

أخذ الخوارج بنصوص الوعيد، وتركوا نصوص الوعد، ففهموها على غير مرادها. وراحوا يكفرون المسلمين ويستبيحون دماءهم وأموالهم بغير حجة ولا برهان. فهم أخذوا قول الله - تعالى -: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [النساء: ١٤] ونحوها من الآيات. . وتركوا قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨] وما شاكلها من النصوص.

(١) شرح السنّة: (ص: ٥٤).

(٢) الموافقات: (١١/٣).

المثال الثاني: منهج المرجئة :

أخذ المرجئة نصوص الوعد، وتركوا نصوص الوعيد، ففهموها على غير مرادها، وقالوا: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. فَهَمُّ أَخَذُوا بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»<sup>(١)</sup> وما في معناه. . وتركوا قول الرسول ﷺ: «لا يدخل الجنة قاطع»<sup>(٢)</sup> وأشباهه من النصوص.

وإزاء هذا الإفراط والتفريط توسط أهل السنة، وأخذوا بجميع النصوص الواردة، وألّفوا بينها تاليفاً علمياً مستقيماً يزيل الإشكال، ويدفع الخلط والاضطراب.

ومن لطائف مناظرات أهل السنة في هذا الباب: ما رواه قريش بن أنس قال: «سمعت عمرو بن عبيد يقول: يؤتى بي يوم القيامة فأقام بين يدي الله، فيقول لي: لم قلت: إن القاتل في النار؟ فأقول: أنت قلت، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]. قلت له - وما في البيت أصغر مني -: أرأيت إن قال لك: قد قلت: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. من أين علمت أنني لا أشاء أن أغفر؟! قال: فما استطاع أن يرد علي شيئاً»<sup>(٣)</sup>.

ولهذا قال ابن تيمية مبيناً سبب ظهور البدع: «.. ومن هنا تتبين الضلالات المتدعة في هذه الأمة؛ حيث هي من الإيمان ببعض ما جاء به الرسول دون بعض، وإما ببعض صفات التكليم والرسالة والنبوة دون بعض، وكلاهما إما في التنزيل وإما في التأويل»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه: مسلم في الإيمان: (٥٥/١)، رقم (٢٦).

(٢) أخرجه: البخاري في الأدب: (٤١٥/١٠)، رقم (٥٩٨٤).

(٣) تأويل مختلف الحديث: (ص ٥٧).

(٤) الفتاوى: (١٥/١٢).

وقال ابن تيمية أيضاً: «لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد، وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي من غير تبديل شيء منها»<sup>(١)</sup>.

وقال الشاطبي: «كثيراً ما ترى الجهال يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة وبأدلة صحيحة اقتصاراً بالنظر على دليل ما، واطّراحاً للنظر في غيره من الأدلة الأصولية والفروعية العاضدة لنظرة أو المعارضة له»<sup>(٢)</sup>.

ومن عجائب المتعصبة المقلدة: أنهم أحياناً في الحديث الواحد قد يأخذون ببعض دلالاته لموافقته لرأي صاحبهم، ويردّون بعضه لمخالفته رأي صاحبهم...! <sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: الكذب على رسول الله ﷺ أو عدم الاعتناء بتنقيح السنة:

ينقسم المبتدعة في روايتهم للسنة النبوية فريقين:

الفريق الأول: الذين يتعمدون الكذب والتزوير في حديث النبي ﷺ، وعامة هؤلاء من الزنادقة والباطنيين أهل الأهواء، كالرافضة والجهمية. ولهذا قال الإمام الشافعي: «لم أرَ من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة»<sup>(٤)</sup>.

وقال شيخ رافضي تاب: «كنا إذا اجتمعنا واستحسننا شيئاً جعلناه حديثاً»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن تيمية: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أنّ الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»<sup>(٦)</sup>.

(١) التفسير الكبير لابن تيمية: (٢٤٩/٤).

(٢) الاعتصام: (٢٢٢/١).

(٣) انظر إعلام الموقعين: (٢/١٩٦-٢٠٨)، وقد ذكر ابن القيم أمثلة كثيرة على هذا الباب.

(٤) الكفاية: (ص ١٦٧).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي: (١/١٣٨).

(٦) منهاج السنة النبوية: (١/٥٩).

ووصف ابن تيمية الرافضة بأنهم: «أعظم الطوائف كذباً على الله وعلى رسوله وعلى الصحابة وعلى ذوي القربى، وكذلك هم من أعظم الطوائف تكذيباً بالصدق، فيكذبون بالصدق الثابت المعلوم من المنقول الصحيح والمعقول الصريح»<sup>(١)</sup>.

الفريق الثاني: الذين لا يكذبون ولكنهم قد يروون الكذب؛ إما مع علمهم بأنه كذب، وإما جهلاً منهم به، ويروون الأحاديث الضعيفة، ولا يعنون بدراسة المنقولات وتحرير صحيحها من ضعيفها.

وعلى هذا عامة المبتدعة، بل بعض جهلة أهل السنة والمقلدة. وقد جرَّ هذا التساهل والتفريط على الأمة بلاءً وشرّاً كثيراً<sup>(٢)</sup>، قال ابن تيمية: «... ومن المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونها هم أبعد عن معرفة الحديث، وأبعد عن اتباعه من هؤلاء، هذا أمر محسوس، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه وحديث مكذوب موضوع عليه. وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم سواء كان موضوعاً أو غير موضوع، فيعدلون إلى أحاديث يعلم خاصة الرسول ﷺ

(١) منهاج السنة النبوية: (٣٩١/٧).

(٢) انتقد ابن تيمية بعض المنتسبين إلى السنة لروايتهم بعض النصوص غير الثابتة، وبنائهم عليها عقائد، فقال: «ينبغي أن تعرف الأدلة الشرعية إسناداً وامتناً. فالقرآن معلوم ثبوت ألفاظه، فينبغي أن يعرف وجوه دلالاته، والسنة ينبغي معرفة ما ثبت منها وما علم أنه كذب، فإن طائفة ممن انتسب إلى السنة، وعظم السنة والشرع - وظنوا أنهم اعتصموا في هذا الباب بالكتاب والسنة - جمعوا أحاديث وردت في الصفات، منها ما هو كذب معلوم أنه كذب، ومنها ما هو إلى الكذب أقرب، ومنها ما هو إلى الصحة أقرب، ومنها ما هو متردد، وجعلوا تلك الأحاديث عقائد و صنفوا مصنفات، ومنهم من يكفر من يخالف ما دلت عليه تلك الأحاديث»، انظر: الفتاوى: (٦١٣/٧٢).

بالضرورة اليقينية أنها مكذبة عليه، عن أحاديث يعلم خاصته بالضرورة اليقينية أنها قوله، وهم لا يعلمون مراده، بل غالب هؤلاء لا يعلمون معاني القرآن فضلاً عن الحديث بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلاً. فمن لا يحفظ القرآن، ولا يعرف معانيه، ولا يعرف الحديث ولا معانيه، من أين يكون عارفاً بالحقائق المأخوذة عن الرسول؟!»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «وأما أهل الأهواء ونحوهم: فيعتمدون على نقل لا يعرف له قائل أصلاً، لا ثقة ولا معتمد، وأهون شيء عندهم الكذب المختلق. وأعلم من فيهم لا يرجع فيما ينقله إلى عمدة، بل إلى سماعات عن الجاهلين والكذابين، وروايات أهل الإفك المبين»<sup>(٢)</sup>.

وقال الشاطبي في بيان مأخذ أهل البدع في الاستدلال: «.. منها: اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة، والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ، والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها. كحديث الاكتحال يوم عاشوراء، وإكرام الديك الأبيض، وأكل الباذنجان بيّنة، وأن النبي ﷺ تواجد واهتز عند السماع حتى سقط الرداء عن منكبيه، وما أشبه ذلك . . .

والأحاديث الضعيفة الإسناد لا يغلب على الظن أن النبي ﷺ قالها، فلا يمكن أن يُسند إليها حكم؛ فما ظنك بالأحاديث المعروفة الكذب؟! نعم: الحامل على اعتمادها في الغالب إنما هو ما تقدم من الهوى المتبع»<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً: كتم النصوص:

ذكر الله - تعالى - أن أهل الكتاب كانوا يكتُمون الحق، ولا يظهرون منه إلا ما تهواه نفوسهم، فقال - تعالى -: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبَسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]. وقال - تعالى -: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

(١) الفتاوى: (٩٥/٤ - ٩٦).

(٢) المرجع السابق: (٤٧٩/٢٧).

(٣) الاعتصام: (١/٢٢٤، ٢٢٥).

وقد اقتدى المبتدعة بأهل الكتاب، وأخذوا بنصيب وافر من تلك الصفة الذميمة، ولهذا قال وكيع بن الجراح: «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حزم: «ولا أرق ديناً ممن يوثق رواية إذا وافقت هواه، ويوهنها إذا خالفت هواه؛ فما يتمسك فاعل هذا من الدين إلا بالتلاعب»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن تيمية: «فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحبّ كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحديث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نُزعت حلاوة الإيمان من قلبه»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «ومن المعلوم أنك لا تجد أحداً ممن يردُّ نصوص الكتاب والسنة بقوله إلا وهو يبغض ما خالف قوله، ويود أن تلك الآية لم تكن نزلت، وأن ذلك الحديث لم يرد، ولو أمكنه كشط ذلك من المصحف لفعله. قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا خرجت حلاوة الحديث من قلبه. وقيل عن بعض رؤوس الجهمية - إما بشر المريسي أو غيره - أنه قال: ليس شيء أنقص لقولنا من القرآن، فأقرُّوا به في الظاهر، ثم صرفوه بالتأويل. ويقال إنَّه قال: إذا احتجوا عليكم بالحديث فغالطوهم بالتكذيب، وإذا احتجوا بالآيات فغالطوهم بالتأويل. ولهذا تجد الواحد من هؤلاء لا يحب تبليغ النصوص النبوية، بل قد يختار كتمان ذلك والنهي عن إشاعته وتبليغه، خلافاً لما أمر الله به ورسوله من التبليغ عنه»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن تيمية أيضاً: «هما متلازمان، فإن من لبس الحق بالباطل فجعله

(١) سنن الدارقطني: (٢٦/١).

(٢) المحلي بالآثار: (١٨٠/٤).

(٣) الفتاوى: (١٦١/٢٠).

(٤) درء تعارض العقل والنقل: (١٧٢/٥، ١٧٣).

ملبوساً به، خفي من الحق بقدر ما ظهر من الباطل فصار ملبوساً. ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلاً، فيلبس الحق بالباطل. ولهذا كان كل من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله، فلا بد أن يظهر باطلاً. وهكذا أهل البدع: لا تجد أحداً ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها والعمل، إلا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئاً من السنة»<sup>(١)</sup>.

### خامساً: تحريف النصوص:

تحريف النصوص ظاهرة خطيرة جداً وقع فيها كثير من المبتدعة بدرجات متفاوتة، وسلفهم في هذا اليهود، فقد وصفهم الله بقوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرَفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]. وقال الله - تعالى -: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩].

وعاقبة التحريف: تشويه النصوص وتكدير المنابع، حتى يتسنى للمبتدعة العبث في دين الله - تعالى -.

وهو ثلاثة أنواع بعضها أخفى من بعض:

النوع الأول: تحريف اللفظ.

النوع الثاني: تحريف المعنى مع بقاء اللفظ على ما هو عليه.

النوع الثالث: تحريف الأدلة عن مواضعها.

وسأتحدث عن هذه الأنواع الثلاثة باختصار شديد.

النوع الأول: تحريف اللفظ:

أخذ اليهود بنصيب وافر من هذه الصفة، فقد قال الله - تعالى -: ﴿وَإِذْ قُلْنَا

(١) الفتاوى: (٧/ ١٧٢ - ١٧٣).

ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغداً وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين ﴿٥٨﴾ فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون ﴿البقرة: ٥٨، ٥٩﴾ .

وأخرج البخاري عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قيل لبني إسرائيل: ﴿وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة﴾ . فدخلوا يزحفون على أستاههم، فبدلوا، وقالوا: حطة، حبة في شعرة» (١).

وتحريف اللفظ يؤدي إلى تحريف المعنى غالباً، ولهذا اتصف به أئمة المبتدعة. ومن أمثلة ذلك: ما رواه عاصم الأحول قال: «رأيت عمرو بن عبيد يحك آية من المصحف، فقلت له: سبحان الله!! قال: إني سأعيدها. قلت: أعدها. قال: لا أستطيع!» (٢).

وقد كان المعتزلة يحرفون كثيراً من النصوص، ومن ذلك قول الله - تعالى -: ﴿وَرَسُولًا قَدْ قَصَصْنَا هُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرَسُولًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. حيث يقرؤون لفظ الجلالة بالنصب، لكي يوافق مذهبهم الباطل في نفي صفة الكلام لله عز وجل.

ومن لطائف الأجوبة العلمية المفحمة للرد عليهم: أن أحد المعتزلة قال لأبي عمرو بن العلاء - أحد القراء السبعة -: «أريد أن تقرأ: (وكلم الله موسى) بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله! فقال أبو عمرو: هب أني قرأت هذه

(١) البخاري: كتاب التفسير: (١٦٤/٨)، رقم (٤٤٧٩).

وقد جمع الإمام ابن القيم بين تحريف اليهود وتحريف الجهمية بقوله في نونيته - (٦٢/٢) بشرح أحمد بن عيسى:-

فأبوا وقالوا حنطة لهوان	أمر اليهود بأن يقولوا حطة
فأبى وزاد الحرف للنقصان	وكذلك الجهمي قيل له استوى
في وحي رب العرش زائدتان	نون اليهود ولا م جهمي هما

(٢) ميزان الاعتدال: (٣/٣٧٢).

الآية كذا، فكيف تصنع بقوله - تعالى - : ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟ فبهت المعتزلي<sup>(١)</sup>.

النوع الثاني: تحريف المعنى مع بقاء اللفظ على ما هو عليه:

والمقصود به: صرف اللفظ عن ظاهره، وما يفهمه كل عربي من معناه، وهو الذي يسميه بعض المتأخرين بالتأويل. وهو أكثر خفاء من النوع الأول. وباب التأويل الفاسد وغير المستساغ باب عريض دخل منه الزنادقة لهدم الإسلام، حيث حرفوا النصوص وصرفوها عن معانيها الحقيقية، وحملوها من المعاني ما يشتهون، وقد تقدم<sup>(٢)</sup> قول بشر المريسي: «ليس شيء أنقص لقولنا من القرآن، فأقروا به في الظاهر، ثم صرفوه بالتأويل».

قال ابن أبي العز الحنفي: «وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً، تزييناً له وزخرفة، يُقبل. وقد ذمَّ الله الذين زخرفوا الباطل، قال الله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شِيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرُهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]. والعبرة للمعاني لا للألفاظ، فكم من باطل أقيم على دليل مزخرف عورض به دليل الحق»<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة التحريف: تأويل المبتدعة لآيات الصفات، أو تأويل الشفاعة، والصراط، والميزان، وعذاب القبر... ونحوها. وأسرف بعض القرامطة والباطنية ومن نحا نحوهم حينما جعلوا للقرآن ظاهراً وباطناً، فجعلوا الظاهر: قرآن العامة، والباطن: قرآن الخاصة.

قال ابن تيمية: «التأويل المذموم الباطل هو: تأويل أهل التحريف والبدع

(١) شرح العقيدة الطحاوية: (ص ١٨٢).

(٢) انظر: ص ٦٩.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٢٣٢).

الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك»<sup>(١)</sup> .

وقال أيضاً : «هذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامتها - من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية ، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمّه ، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ، ورموا في آثارهم بالشهب»<sup>(٢)</sup> .

وللإمام ابن القيم كلام متين جداً في خطورة التأويل ، قال في مقدمته : «التأويل : أصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه ، ولا دل عليه أنه مراده ، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل . . ؟! وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل ، فمن بابه دخل إليها . . ؟! وهل أريق دماء المسلمين في الفتنة إلا بالتأويل . . ؟! وليس هذا مختصاً بدين الإسلام فقط ، بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل ، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد . . »<sup>(٣)</sup> .

النوع الثالث : تحريف الأدلة عن مواضعها :

هذا النوع من التحريف من الأنواع الخفية جداً ، وقد يقع فيه كثير ممن يريد الخير وهو قليل البضاعة في العلم والفهم ، كما إنه مدخل واسع لكثير من البدع ، نسأل الله السلامة .

قال الإمام الشاطبي في شرح هذا النوع من التحريف : «يرد الدليل على مناط فيصرف عن ذلك المناط إلى أمر آخر موهماً أن المناطين واحد . وهو من

(١) الفتاوى : (٦٧/٣) .

(٢) الفتاوى : (٦٩/٤) .

(٣) إعلام الموقعين : (٢٥٠/٤) .

خفيات تحريف الكلم عن مواضعه، والعياذ بالله . . .» .

ثم قال: «وبيان ذلك: أن الدليل الشرعي إذا اقتضى أمراً في الجملة مما يتعلق بالعبادات - مثلاً - فأتى به المكلف في الجملة، كذكر الله والدعاء والنوافل المستحبات وما أشبهها مما يعلم من الشارع فيها التوسعة، كان الدليل عاضداً لعلمه من جهتين: من جهة معناه، ومن جهة عمل السلف الصالح به. فإن أتى المكلف في ذلك الأمر بكيفية مخصوصة، أو زمان مخصوص، أو مكان مخصوص، أو مقارناً لعبادة مخصوصة، والتزم ذلك بحيث صار متخيلاً أن الكيفية، أو الزمان، أو المكان، مقصود شرعاً من غير أن يدل الدليل عليه. كان الدليل بمعزل عن ذلك المعنى المستدل عليه» .

ثم يذكر مثلاً على ذلك فيقول: «فإذا ندب الشرع مثلاً إلى ذكر الله فالتزم قوم الاجتماع عليه على لسان واحد وبصوت، أو في وقت معلوم مخصوص عن سائر الأوقات، لم يكن في ندب الشرع ما يدل على هذا التخصيص الملتزم، بل فيه ما يدل على خلافه؛ لأن التزام الأمور غير اللازمة شرعاً شأنها أن تُفهم التشريع، وخصوصاً مع من يُقتدى به في مجامع الناس كالمساجد. فإنها إذا ظهرت هذا الإظهار، ووضعت في المساجد كسائر الشعائر التي وضعها رسول الله ﷺ في المساجد وما أشبهها كالأذان وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف - ففهم منها بلا شك أنها سنن، إذا لم تُفهم منها الفرضية، فأحرى ألا يتناولها الدليل المستدلُّ به، فصارت من هذه الجهة بدعاً محدثة بذلك»<sup>(١)</sup>.

#### سادساً: استدلالهم بالنصوص للاعتقاد لا للاعتقاد:

كثير من المبتدعة لا يُعظّمون النصوص الشرعية، ولا يحرصون على تتبعها، ولا يبنون عليها اعتقاداتهم واجتهاداتهم، ولا يستدلون بها إلا إذا رأوا منها شيئاً

(١) الاعتصام: (١/٢٤٩).

يوافق أهواءهم، فالنصوص عندهم تابعة للهوى. ويشير ابن تيمية إلى ذلك بقوله: «... وغالب أهل البدع... يرون أن الرسول لو قال بخلاف مقالتهم لما اتبعوه، كما يحكى عن عمرو بن عبيد في حديث الصادق المصدوق، وإنما يدفعون عن نفوسهم الحجّة: إما برد النقل، وإما بتأويل المنقول. فيطعنون تارة في الإسناد، وتارة في المتن، وإلا فهم ليسوا متبّعين ولا مؤتمنين بحقيقة السنّة التي جاء بها الرسول، بل ولا بحقيقة القرآن»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «إنّ السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعاً. صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعتها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك. ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه، فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى؛ إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك. والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن، ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع مُنازَعَه عن الاحتجاج بها»<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: «وأهل البدع سلكوا طريقاً آخر ابتدعوها اعتمادوا عليها، ولا يذكرون الحديث، بل ولا القرآن في أصولهم إلا للاعتضاد لا للاعتماد»<sup>(٣)</sup>.

وبين أنّ: «المتفلسفة والمتكلمين الذين يجادلون بشبهات القرآن مع أنهم في الحقيقة منسلخون من آيات الله، وإنما احتجاجهم به دفعاً للخصم، لا اهتداءً

(١) الفتاوى: (١٩/٧٣).

(٢) المرجع السابق: (١٣/٥٨-٥٩).

(٣) منهاج السنة النبوية: (٧/٣٧).

به واعتماداً عليه ، ولهذا قال : ( وجدل منافق بالقرآن ) . فإن السنّة والإجماع تدفع شبهته»<sup>(١)</sup> .

وذكر ابن القيم أن المتعصبة : «نظروا في السنّة فما وافق أقوالهم منها قبلوه ، وما خالفها : تحيلوا في رده أو ردّ دلالاته ، وإذا جاء نظير ذلك أو أضعف منه سنداً ودلالة ، وكان يوافق قولهم : قبلوه ، ولم يستجيزوا رده ، واعترضوا به على منازعتهم ، وأشاحوا وقرروا الاحتجاج بذلك السند ودلالاته ، فإذا جاء ذلك السند بعينه أو أقوى منه ، ودلالاته كدلالة ذلك ، أو أقوى منه في خلاف قولهم : دفعوه ولم يقبلوه!»<sup>(٢)</sup> .

وقال الشاطبي : « . . سُمِّي أهل البدع أهل الأهواء ، لأنهم اتبعوا أهواءهم ، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها ، والتعويل عليها ، حتى يصدروا عنها ، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم ، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك . وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح ، ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم .

ويدخل في غمارهم من كان منهم يخشى<sup>(٣)</sup> السلاطين لنيل ما عندهم ، أو طلباً للرياسة ، فلا بد أن يميل مع الناس بهواهم ، ويتأول عليهم فيما أرادوا!»<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن أبي العز : «كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته ، وما ظنه معقولاً ، فما وافقه قال : إنه محكم ، وقبله واحتج به . وما خالفه قال : إنه متشابه ، ثم رده ، وسمّى رده تفويضاً ، أو حرفه ، وسمّى تحريفه تأويلاً ، فلذلك اشتد إنكار أهل السنّة عليهم»<sup>(٥)</sup> .

(١) مجموع الفتاوى : (٣٥٥/١٠) .

(٢) إعلام الموقعين : (٧٦/١) .

(٣) هكذا في الأصل المطبوع ، ولعل الصواب : يغشى .

(٤) الاعتصام : (١٧٦/٢) .

(٥) شرح العقيدة الطحاوية : (ص ٣٩٩) .

## سابعاً: ردّ حديث الأحاد:

لعلّ أول من ردّ حديث الأحاد جملة في العقائد والأحكام هم: الخوارج، ثم تبعهم المعتزلة، بحجة أنها أحاديث ظنية الثبوت لا تفيد العلم اليقيني!

ثم تبنى هذا المذهب جمع من المتكلمين الذين اعتمدوا حديث الأحاد في الأحكام وردوها في العقائد. وانتشر هذا المذهب انتشاراً شديداً عند المتأخرين حتى ظنه من لا تحقيق عنده من المعاصرين: أنه مذهب الأئمة الأربعة وجمهور العلماء<sup>(١)</sup>. وبسبب هذا رُدَّت عقائد كثيرة جداً ثبتت عن النبي ﷺ في أحاديث صحيحة. واستغلَّ هذا المذهب قوم من الجهلة وأهل الأهواء والزنادقة في ردّ كثير من دلائل النصوص الشرعية المحكمة، بحجّة أنها لم ترد وروداً قطعياً، بل إنّ بعضهم ردّ الأحاديث المتواترة القطعية بحجة أن تواترها لم يثبت عنده، حتى أصبح ذلك سلماً للزنادقة والعابثين، ومخرجاً لهم في ردّ كل حديث جاء مخالفاً لأصولهم وما عليه أهواؤهم.

وقد ردّ هذه الفرية في وقت مبكر جمع من أهل العلم وأئمة السنّة، وبينوا مخالفتها للدلالة الشرعية والعقلية وإجماع الأمة. ولعلّ من أوائل من بسط الرد على المبتدعة في هذا الباب: الإمام الشافعي في كتابيه الجليلين: «الرسالة»، و«الأم»<sup>(٢)</sup>. ثم تبعه جمع من الأئمة على رأسهم الإمام البخاري، حيث أفرد كتاباً مستقلاً في صحيحه، سمّاه: «أخبار الأحاد» ذكر فيه عدداً من الأحاديث التي تدل على وجوب العمل بحديث الأحاد في العقائد والأحكام، وجعله بين يدي كتاب: «الاعتصام بالكتاب والسنّة». ثم تتابع العلماء في تفصيل هذه المسألة، ويلخص ابن عبد البر القرطبي مذهب الأئمة أهل الفقه والأثر بقوله:

(١) انظر مثلاً: الإسلام عقيدة وشريعة، للشيخ شلتوت: (ص ٧٤، ٧٥). وأصول الفقه، لبدران أبو العينين: (ص ٨٧).

(٢) انظر: الرسالة: (ص ٩٦٣ - ١٧٤). والأم: (٧/ ٤٥٢ - ٢٦٢).

«وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، وعلى ذلك جماعة أهل السنة»<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: «ذهبت القدرية، والرافضة، وبعض أهل الظاهر: إلى أنه لا يجب العمل بخبر الواحد، ثم منهم من يقول: منع من العمل به دليل العقل، ومنهم من يقول: منع دليل الشرع».

ثم قال: «والذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع، يجب العمل بها»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، عملاً به وتصديقاً له يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر. ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع»<sup>(٣)</sup>.

**ثامناً: القدح في الصحابة - رضي الله عنهم - وهجر منهج السلف**

**الصالح:**

تقدم في الباب الأول بيان عظيم منزلة الصحابة - رضي الله عنهم - وأن فهم دلائل الكتاب والسنة إنما يؤخذ عنهم، فهم أعلم الناس بمراد الله - تعالى - ومراد رسوله ﷺ، وكل علم من علوم الشرع يؤخذ من غير طريقهم، أو بخلاف منهجهم فهو ضلال وانحراف، وصدق عمران بن حصين - رضي الله عنه - إذ يقول: «يا قوم، خذوا عنا؛ فإنكم والله إلا تفعلوا لتضلن»<sup>(٤)</sup>.

وأكثر المبتدعة انحرفوا في شأن الصحابة انحرافاً واضحاً، ولم يعتمدوا

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (٨/١).

(٢) شرح صحيح مسلم: (١٣١/١).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: (ص: ٣٩٩، ٤٠٠).

(٤) الكفاية في علم الرواية: (ص: ١٥).

منهجهم، ولم يسيروا سيرتهم، ومنهم من قدح فيهم وكذبهم وافترى عليهم، ومنهم من كفرهم واتهمهم بالنفاق والعياذ بالله!!

وأول من وقع في هذا الانحراف هم الخوارج والرافضة، ثم تبعهم المعتزلة والجهمية، وسائر المبتدعة. ولهذا قال أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر»<sup>(١)</sup>.

وقال الأوزاعي: «ما ابتدع رجل إلا غلَّ صدره على المسلمين»<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة جرأة المبتدعة ووقوعهم في الصحابة:

قال عمرو بن عبيد: «لو شهد عندي علي وطلحة والزبير وعثمان، على شرك نعل ما أجزتُ شهادتهم!!»<sup>(٣)</sup>.

ولمَّا قال له يحيى: كيف حديث الحسن عن سَمرة في السكتين؟ فقال: «ما تصنع بِسَمرة؟ قَبِحَ الله سَمرة!!»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: «كان ابن عمر حشويًّا!!»<sup>(٥)</sup>.

وتتبع مخازي المبتدعة في هذا الباب أمر يطول ذكره، وأشدهم غلواً فيه الرافضة، قال ابن تيمية: «ثم إن الرافضة - أو أكثرهم - لفرط جهلهم وضلالهم يقولون: إنهم - يعني: أبا بكر وعمر - ومن اتبعهم كانوا كفاراً مرتدين، وإن اليهود والنصارى خير منهم؛ لأنَّ الكافر الأصلي خير من المرتد! وقد رأيت هذا في عدة من كتبهم، وهذا القول من أعظم الأقوال افتراءً على أولياء الله المتقين، وحزب الله المفلحين، وجند الله الغالبين»<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١ / ١٧٩).

(٢) تاريخ الإسلام: (١٤١ - ١٦٠).

(٣) الاعتصام: (١ / ١١٩).

(٤) المرجع السابق. وقال الشاطبي بعدها: «بل قبح الله عمرو بن عبيد».

(٥) درء تعارض العقل والنقل: (٧ / ٣٥١).

(٦) منهاج السنة النبوية: (٧ / ٤٧٥).

وقد بيّن السلف الصالح أن حقيقة الطعن في الصحابة هي: الطعن في الدين، ولهذا قال الإمام أحمد: «إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من الصحابة بسوء؛ فاتهمه على الإسلام»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبتلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن تيمية: «أول هذه الأمة هم الذين قاموا بالدين تصديقاً وعلماً، وعملاً وتبليغاً، فالطعن فيهم طعن في الدين، موجب للإعراض عما بعث الله به النبيين. وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع، فإنما كان قصده الصد عن سبيل الله، وإبطال ما جاءت به الرسل عن الله»<sup>(٣)</sup>.

وهجر منهج الصحابة رضي الله عنهم، وعدم الاهتداء بهديهم، أدى إلى تخطب المبتدعة تخطباً شديداً، وكلما ابتعد المرء عن منهج الصحابة علماً وعملاً ازداد انحرافه وجهله، وكثر ضلاله وبعده عن منهاج النبوة. ألم تر إلى الخوارج حينما ضلوا وحاربوا المسلمين، ذهب إليهم عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - وناظرهم، وردّ على شبهاتهم، رجع معه أكثر القوم وعصمهم الله من الفتنة، ومن أعرض عنه ولم يسمع مشورته ضل وانتكس - والعياذ بالله...؟!<sup>(٤)</sup>. فالخير كل الخير إنما هو في تتبع آثارهم والاقتراب بسنتهم.

(١) البداية والنهاية: (٨ / ١٣٩).

(٢) الكفاية في علم الرواية: (ص ٩٧).

(٣) منهاج السنة النبوية: (١ / ١٨).

(٤) القصة أخرجهما: عبد الرزاق: (١٥٧/١٠ - ١٦٠). وأحمد: (١ / ٣٤٢). والحاكم (٢ / ١٥٠ -

١٥٢)، وإسنادها صحيح كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية: (٨ / ٥٣٣).

والإعراض عن منهج الصحابة- رضي الله عنهم- والسلف الصالح، يؤدي بلا شك إلى التخبط في فهم النصوص، وهجر مقاصدها ودلائلها. قال ابن تيمية: «وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم [من] اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة والرافضة وغيرهم من أهل البدع، يفسرون القرآن برأيهم، ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة. ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، وأئمة المسلمين. فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف. وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم. وهذه طريقة الملاحدة أيضاً، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة، وكتب الأدب واللغة. وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها.» (١).

### تاسعاً: اتباع المتشابهات:

وصف الله - تعالى - المبتدعة أهل الزيغ في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧].

وروت عائشة - رضي الله عنها -: أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية، ثم قال: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله؛ فاحذروهم» (٢).

(١) الفتاوى: (١١٩/٧).

(٢) أخرجه: البخاري في التفسير: (٩٠٢/٨) (٧٤٥٤). ومسلم في العلم: (٤/٣٥٠٢، ٥٦٦٢).

وقال الطبري: «هذا الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك؛ فإنه معني بها كل مبتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها، تأويلاً منه لبعض متشابهة أي القرآن، ثم حاج وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آية المحكمات، إرادة منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين، وطلباً لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك كائناً من كان، وأي أصناف البدعة كان، من أهل النصرانية كان، أو اليهودية، أو المجوسية، أو كان سبئياً، أو حرورياً، أو قدرياً، أو جهمياً»<sup>(١)</sup>.

وقال في تفسير المتشابه: «ما تشابهت ألفاظه وتصرفت معانيه بوجوه التأويلات، ليحققوا بادعائهم الأباطيل من التأويلات في ذلك ما هم عليه من الضلالة والزيف عن محجة الحق، تلبساً منهم بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك، وتصاريف معانيه»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الإمام ابن القيم: أن الذين يتمسكون بالمتشابه في ردّ المحكم، لهم طريقان في ردّ السنن:

«أحدهما: ردها بالمتشابه من القرآن أو من السنن.

الثاني: جعلهم المحكم متشابهاً ليعطلوا دلالاته.

وأما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق، فعكس هذا الطريق، وهي: أنهم يردون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، فتتفق دلالاته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضاً؛ فإن كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض،

(١) تفسير الطبري: (٣/١٨١).

(٢) المرجع السابق والصفحة.

وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره». ثم ذكر ابن القيم ثمانية عشر مثالاً لرد المبتدعة للمحكّمات وتبعهم للمتشابهات<sup>(١)</sup>.

وقال السعدي: «فالذين في قلوبهم مرض وزيف، وانحراف لسوء قصدهم، يتبعون المتشابه منه. فيستدلون به على مقالاتهم الباطلة، وآرائهم الزائفة طلباً للفتنة، وتحريفاً لكتابه، وتأويلاً له على مشاربهم ومذاهبهم ليضلُّوا ويضلُّوا. وأما أهل العلم الراسخون فيه الذين وصل العلم واليقين إلى أفئدتهم فأثمر لهم العمل والمعارف، فيعلمون أن القرآن كله من عند الله، وأنه كله حق محكمه ومتشابهه، وأن الحق لا يتناقض ولا يختلف، فلعلمهم أن المحكّمات معناها في غاية الصراحة والبيان يردون إليها المشبه الذي تحصل فيه الحيرة لناقص العلم وناقص المعرفة، فيردون المتشابه إلى المحكم فيعود كله محكماً»<sup>(٢)</sup>.

### صفات متبعي المتشابهات:

ذكر العلماء أن متبعي المتشابهات صفات يتميزون بها، ومنها:

الصفة الأولى: ضربهم للنصوص بعضها ببعض:

زعم بعض المبتدعة أن النصوص الشرعية قد تتعارض وتتخالف، وذكروا أمثلة كثيرة في هذا الباب. ولكن علماء السنة الأثبات ردّوا باطلهم وبينوا جهلهم وتناقضهم<sup>(٣)</sup>. وقد قال رسول الله ﷺ لما رأى قوماً يمارون في آية من القرآن: «مهلاً يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، بل يصدّق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردّوه إلى عالمه»<sup>(٤)</sup>.

(١) إعلام الموقعين: (٢/٢٩٤).

(٢) تفسير السعدي: (١/٣٥٧).

(٣) انظر: كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: (ص ٤٥ وما بعدها).

(٤) أخرجه: أحمد وغيره بألفاظ متعددة (١٨١/٢)، وهو حديث صحيح.

الصفة الثانية: هجر النصوص الواضحة البينة واتباع النصوص المشكّلة:

درج المبتدعة على هجر النصوص البينة الدلالة، وتتبع النصوص المشكّلة، ولهذا بين الشاطبي صفة الدليل الذي يُعتمد عليه عند الاستدلال، فقال: «وقد علم العلماء أنّ كل دليل فيه اشتباه وإشكال ليس بدليل في الحقيقة، حتى يتبين معناه و يظهر المراد منه، ويشترط في ذلك ألا يعارضه أصل قطعي. فإذا لم يظهر معناه لإجمال أو اشتراك، أو عارضه قطعي كظهور تشبيهه، فليس بدليل؛ لأنّ حقيقة الدليل أن يكون ظاهراً في نفسه، ودالاً على غيره، وإلا احتيج إلى دليل، فإن دلّ الدليل على عدم صحته فأحرى ألا يكون دليلاً. ولا يمكن أن تعارض الفروع الجزئية الأصول الكلية؛ لأنّ الفروع الجزئية إن لم تقتض عملاً فهي محل التوقف، وإن اقتضت عملاً فالرجوع إلى الأصول هو الصراط المستقيم، ويتناول الجزئيات حتى إلى الكليات، فمن عكس الأمر حاول شططاً ودخل في حكم الذم؛ لأنّ متبع الشبهات مذموم، فكيف يعتد بالمتشابهات دليلاً؟ أو ينسب عليها حكم من الأحكام؟ وإذا لم تكن دليلاً في نفس الأمر فجعلها بدعة محدثة هو الحق»<sup>(١)</sup>.

الصفة الثالثة: اتباع الهوى:

الابتداع واتباع الهوى أمران متلازمان لا ينفكان عن بعضهما غالباً، ولهذا سُمي المبتدعة بأهل الأهواء. وقد قال الشاطبي في تفسير الآية الآنفه الذكر: «وكذلك ذكر في أهل الزيغ أنهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة؛ فهم يطلبون به أهواءهم لحصول الفتنة، فليس في نظرهم إذن في الدليل نظر المستبصر حتى يكون هواه تحت حكمه، بل نظر من حكم بالهوى، ثم أتى بالدليل كالشاهد له، ولم يذكر مثل ذلك في الراسخين، فهم إذن بضد هؤلاء؛ حيث وقفوا في المتشابه فلم يحكموا فيه ولا عليه سوى التسليم. وهذا المعنى خاص بمن طلب الحق من

(١) الاعتصام: (١/٢٣٩، ٢٤٠).

الأدلة، لا يدخل فيه مَنْ طلب في الأدلة ما يُصحِّحُ هواه السابق»<sup>(١)</sup>.

الصفة الرابعة: تتبع الغرائب والأغلوطات:

روي من حديث معاوية- رضي الله عنه- أن النبي ﷺ: «نهى عن الغلوطات»<sup>(٢)</sup>.

وقد درج بعض المبتدعة على تتبع الغرائب، والاشتغال بالأغلوطات، ليشتغوا بها على علماء الأمة؛ فتراهم يحرصون على إثارة الشبهات، والتشكيك في المسلّمات. ولهذا قال الحسن البصري: «شرار عباد الله: ينتقون شواذ المسائل يعمون بها عباد الله»<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام الخطابي في معنى الحديث المذكور آنفاً: «المعنى: أنه نهى أن يعترض العلماء بصعاب المسائل التي يكثف فيها الغلط، ليستزلوا بها ويستسقط رأيهم فيها. وفيه كراهية التعمق والتكلف فيما لا حاجة للإنسان إليه من المسألة، ووجوب التوقف عمّا لا علم للمسؤول به»<sup>(٤)</sup>.

ويزداد الفساد، ويعظم الشرر، إذا كانت الغلوطات في القضايا العظمى، في أبواب الاعتقاد أو العمل.

الصفة الخامسة: الجدل بالباطل:

وصف الله - تعالى - أهل الأهواء بقوله: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥]. وقال - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ﴾ [غافر: ٣٥].

(١) المرجع السابق: (٢٢١/١).

(٢) أخرجه: أحمد (٤٣٥/٥). وأبو داود في العلم: (٦٥/٤). وإسناده ضعيف.

(٣) أخرجه: البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى: (ص ٢٣٠). والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه: (١١/١).

(٤) معالم السنن: (١٨٦/٤).

والاشتغال بالجدل والقييل والقال باب عريض من أبواب الزيغ والانحراف، وقد ذكر الخطيب البغدادي أن للجدل المذموم وجهين:  
أحدهما: الجدل بغير حجة.

والثاني: الجدل بالشغب والتمويه نصره للباطل بعد ظهور الحق وبيانه<sup>(١)</sup>.  
وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما ضلَّ قوم بعد هدى أتاهم، إلا أوتوا الجدل»<sup>(٢)</sup>.

ولهذا تواتر تحذير السلف الصالح من الجدل المذموم والخوض في المسائل المشككة بلا علم، ومن ذلك:

قال عمر بن عبد العزيز: «من جعل دينه عرضاً للخصومات أكثر الشك»، أو قال: «يكثر التحول»<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك بن أنس: «الجدال في الدين ينشئ المراء، ويذهب بنور العلم من القلب، ويقسي، ويورث الضغائن»<sup>(٤)</sup>.

### عاشراً: جهلهم باللغة العربية:

تقدّم في الباب الأول بيان أهمية اللغة العربية، وأنها من الأدوات المهمة التي تُفهم بها دلائل الكتاب والسنة. وقد قصر المبتدعة في ذلك وأهملوا لغة القرآن، وغلبت عليهم العجمة، فتأولوا القرآن على غير تأويله.

قال الشاطبي في بيان مأخذ المبتدعة في الاستدلال: «ومنها تخرصهم على

(١) الفقيه والمتفقه: (١/٢٣٣).

(٢) أخرجه: أحمد: (٥/٢٥٢، ٢٥٦). والترمذي في التفسير: (٥/٣٧٨). وابن ماجه في المقدمة: (١/١٩). وإسناده صحيح.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (١/١٢٧).

(٤) ترتيب المدارك: (١/١٧٠).

الكلام في القرآن والسنة العربيين، مع العزوف عن علم العربية الذي يفهم به عن الله ورسوله، فيفتاتون على الشريعة بما فهموا، ويدينون به، ويخالفون الراسخين في العلم؛ وإنما دخلوا في ذلك من جهة تحسين الظن بأنفسهم، واعتقادهم أنهم من أهل الاجتهاد والاستنباط، وليسوا كذلك».

ثم ذكر بعض الأمثلة التي تدل على فرط جهلهم بالعربية، فقال: «كما حكي عن بعضهم أنه سئل عن قول الله - تعالى -: ﴿ رِيحٌ فِيهَا صِرٌّ ﴾ [آل عمران: ١١٧] فقال: هذا الصرصر، يعني صرار الليل. وعن النظم أنه كان يقول: إذا ألى المرء بغير اسم الله لم كن مولياً. قال: لأن الإيلاء مشتق من اسم الله. وقال بعضهم في قول الله - تعالى -: ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ [طه: ١٢١]: لكثرة أكله من الشجرة. يذهبون إلى قول العرب غوي الفصيل: إذا أكثر من اللبن حتى بشم، ولا يقال فيه غوى، وإنما غوى من الغي...»<sup>(١)</sup>.

والعجيب أن من كان عالماً باللغة من المبتدعة، فإنه قد يحرف قواعد اللغة وما تعارف عليه العرب، من أجل أن يوافق مذهبه الباطل، وإليك هذين المثالين:

المثال الأول: إنكار رؤية الله - تعالى - في الجنة:

في تفسير قول الله - تعالى -: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣] زعم المعتزلة أن: (لن) تفيد نفي المستقبل<sup>(٢)</sup>. يعني: لن تراني

(١) الاعتصام: (٢٣٧/١). وقال ابن الأنباري: «وقد غلط بعض المفسرين، فقال: معنى غوى: أكثر مما أكل من الشجر حتى بشم، كما يقال: غوى الفصيل: إذا أكثر من لبن أمه فبشم فكاد يهلك، وهذا خطأ من وجهين:

أحدهما: أنه لا يقال من البشم: غوى يغوي، وإنما يقال: غوي يغوي.

والثاني: أن قوله - تعالى -: ﴿ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجْرَةَ ﴾ [الأعراف: ٢٢] يدل على أنهما لم يكثرا، ولم تتأخر عنهما العقوبة حتى يصلوا إلى الإكثار». زاد المسير: (٥/٢٤٢-٢٤٣).

(٢) انظر: الكشف للزمخشري: (١٣٣/٢).

في الدنيا، ولن تراني في الآخرة! وهذا مخالف لقواعد اللغة، ف(لن) عند العرب لا تفيد النفي المؤبد، ودليل ذلك قول الله - تعالى -: ﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠] ، وقوله - تعالى -: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] . ولهذا قال ابن مالك في ألفيته:

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِـ (لَنْ) مُؤَبِّدًا فَقَوْلُهُ أُرْدُدْ وَسِوَاهُ فَاعْضُدْ<sup>(١)</sup>

وقال الخازن في تفسيره: «وقد تمسك من نفي الرؤية من أهل البدع والخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة بظاهر هذه الآية، وهو قوله - تعالى -: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ، قالوا: (لن) تكون للتأييد والدوام، ولا حجة لهم في ذلك ولا دليل، ولا يشهد لهم في ذلك كتاب ولا سنة. وما قالوه في أن (لن) تكون للتأييد خطأ بين، ودعوى على أهل اللغة؛ إذ ليس يشهد لما قالوه نص عن أهل اللغة العربية، ولم يقل به أحد منهم. ويدل على صحة ذلك قوله - تعالى - في صفة اليهود: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ، مع أنهم يتمنون الموت يوم القيامة، يدل عليه قوله - تعالى -: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ، وقوله: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧] .

فإن قالوا: إن (لن) معناها تأكيد النفي، ك(لا) التي تنفي المستقبل، قلنا: إن صح هذا التأويل فيكون معنى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾: محمولاً على الدنيا، أي: لن تراني في الدنيا، جمعاً بين دلائل الكتاب والسنة؛ فإنه قد ثبت في الحديث الصحيح: أن المؤمنين يرون ربهم - عز وجل - يوم القيامة في الدار الآخرة. . . .»<sup>(٢)</sup> .

المثال الثاني: تأويل الاستواء بالاستيلاء:

في تفسير قول الله - تعالى -: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] زعم

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: (٢٠٧، ٢٠٨) .

(٢) تفسير الخازن: (٢/٢٣٢) .

بعض المبتدعة: أن الاستواء في اللغة: بمعنى الاستيلاء، وأولوا النصوص المتواترة في إثبات علو الله - تعالى - على خلقه، وردوا إجماع الأمة، قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «الاستواء هاهنا بمعنى: الاستيلاء والقهر والغلبة، وذلك مشهور في اللغة. قال الشاعر:

قد استوى بشرٌ على العراقِ      من غير سيفٍ أو دمٍ مهراقٍ»<sup>(١)</sup>

وقد ردّ أهل السنّة هذا الافتراء وبينوا بطلانه ومخالفته لقواعد الشرع وقواعد اللغة<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح الأصول الخمسة: (ص: ٢٢٦).

(٢) انظر مثلاً: مختصر الصواعق المرسلّة: (ص: ٣١٥-٣٢٨).

## الأصل الثالث

### ابتداع أصول جديدة للاستدلال والتلقي

بعد أن تجرأ المبتدعة في ردّ النصوص، وعبثوا في الأصول الشرعية للاستدلال: وضعوا أصولاً بدعية جديدة للاستدلال، إماماً بديلة عن الأصول الشرعية، وإماماً مزاحمة لها. ومن هذه الأصول:

#### أولاً: تقليد الأئمة والشيخ:

تعظيم الآباء والشيخ آفة قديمة اعترض بها المشركون على النبي ﷺ، وزعموا أن أشياخهم وعظماهم أولى بالوحي من النبي ﷺ، قال الله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

ولمّا عرض عليهم النبي ﷺ الحق بالحجة القاطعة والبرهان الساطع، اعترضوا عليه بأبائهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]. فكان تعظيمهم لأبائهم مانعاً لهم من معرفة الحق، ووزنه بالبراهين والموازين المستقيمة.

وقال الله - تعالى - مبيناً حال المشركين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤].

قال ابن كثير في تفسيره لهذا الآية: «أي: إذا دعوا إلى الله وشرعه وما أوجبه وترك ما حرمه، قالوا: يكفينا ما وجدنا عليه الآباء والأجداد من الطرائق والمسالك، قال الله - تعالى -: ﴿أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤]. أي: لا يفهمون حقاً، ولا يعرفونه، ولا يهتدون إليه، فكيف

يتبعونهم والحالة هذه؟! لا يتبعهم إلا من هو أجهل منهم وأضل سبيلاً»<sup>(١)</sup>.

وقد تشابه المبتدعة مع المشركين في هذه الصفة في تعظيم الشيوخ، وغلا فيها بعضهم غلواً شديداً، أخرجهم عن جادة الصراط المستقيم، ولهذا قال ابن تيمية: «من أوجب طاعة أحد غير رسول الله ﷺ، في كل ما يأمر به، وأوجب تصديقه في كل ما يخبر به، وأثبت عصمته، أو حفظه في كل ما يأمر به ويخبر من الدين، فقد جعل فيه من المكافأة لرسول الله ﷺ، والمضاهاة له في خصائص الرسالة بحسب ذلك، سواء جعل ذلك المضاهي لرسول الله ﷺ، بعض الصحابة، أو بعض القرابة، أو بعض الأئمة والمشائخ، أو الأمراء من الملوك وغيرهم..»<sup>(٢)</sup>.

### أبرز المنحرفين في هذا الباب:

انحرف في هذا الباب طوائف عديدة، من أبرزها:

أ - الرافضة الإمامية: الذين زعموا لأئمتهم العصمة المطلقة كعصمة النبي ﷺ ولهذا فهم: «لا يعتمدون على القرآن ولا على الحديث ولا على الإجماع، إلا لكون المعصوم منهم، ولا على القياس وإن كان واضحاً جلياً»<sup>(٣)</sup>. و «صاروا لذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل»<sup>(٤)</sup>.

ب - الصوفية الباطنية: الذين عظموا الأولياء والأقطاب، وسلّموا لهم بكل ما يقولون، بل زعم بعضهم أن الأولياء أفضل من الرسل، وقال قائلهم:

مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي!!<sup>(٥)</sup>

وبعض الباطنية: «يدعون أنهم أعلم بالله من المرسلين، وأن الرسل إنما

(١) تفسير القرآن العظيم: (١٠٨/٢، ١٠٩).

(٢) رسالة في التوبة ضمن جامع الرسائل: (٢٧٣/١).

(٣) منهاج السنة النبوية: (٦٩/١).

(٤) المرجع السابق: (٣٨١/٦). وانظر: الفتاوى: (٢٠٩/١٣).

(٥) انظر: الفتاوى: (٢١٩/٢-٢٢٢). و الصفدية (٢٥٠-٢٥٥).

تستفيد معرفة الله من مَشْكَاَتِهِمْ، ويفسرون القرآن بما يوافق باطنهم الباطل . .»<sup>(١)</sup>.

ج - الفلاسفة الباطنية: «الذين عَظَّمُوا فلاسفة اليونان كأرسطو وأمثاله، وقلدوهم في منطقهم، وعارضوا الكتاب والسنة بأقوالهم. والعجيب أنهم ينهون العامة عن تقليد الرسل، ومع ذلك فهم يُقلدون رؤوسهم»<sup>(٢)</sup>.

د - جهلة مقلدة الأئمة الأربعة: الذين عَظَّمُوا الأئمة المتبوعين، وجعلوا أقوالهم هي المعيار في القبول والرد، وقدَّموها على الكتاب والسنة، حيث قال الكرخي: «كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤوَّلة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فمؤوَّل أو منسوخ»<sup>(٣)</sup>.

وقد نهى السلف وأئمة السنة عن التقليد الأعمى مطلقاً، وذموا المقلدة الذين يهجرون النصوص الشرعية، ويعارضونها بأقوال أئمتهم، ولهذا قال الشافعي: «أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»<sup>(٤)</sup>.

وشدَّد ابن تيمية على هذه المسألة بقوله: «معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال، وتقديم ذلك عليها هو من فعل المكذبين للرسل، بل هو جماع كل كفر»<sup>(٥)</sup>.

وللعز بن عبد السلام كلام متين جامع في هذا الباب، قال فيه: «ومن العجب أن الفقهاء المقلِّدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد

(١) الفتاوى: (٢٣٩/١٣). وانظر: الاعتصام: (٢٥٨/١، ٢٥٩).

(٢) الفتاوى: (٢٨٩/٥).

(٣) الرسالة في أصول الحنفية: (ص: ١٦٩، ١٧٠).

(٤) إعلام الموقعين: (٢/٢٠١).

(٥) درء تعارض العقل والنقل: (٥/٢٠٤).

لضعفه مدفعاً، ومع هذا يقلده فيه، ويترك الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه، جموداً على تقليد إمامه، بل يتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة، نضالاً عن مقلده.

وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس، فإذا ذكر لأحدهم في خلاف ما وطن نفسه عليه، تعجب غاية العجب - من غير استرواح إلى دليل، بل لما ألفه من تقليد إمامه، حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب إمامه - أولى من تعجبه من مذهب غيره.

فالبحث مع هؤلاء ضائع، مفض إلى التقاطع والتدابير، من غير فائدة يجديها، وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره، بل يصير عليه مع علمه بضعفه وبعده.

فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه، قال: لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه، ولم أهتد إليه! ولم يعلم المسكين أن هذا مُقابلٌ بمثله، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح.

فسبحان الله، ما أكثر من أعمى التقليد بصره، حتى حملة على مثل ما ذكر. وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان، وعلى لسان من ظهر<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الكشف والإلهام:

زعم غلاة المتصوفة أن الأئمة يكشف لهم من معاني القرآن والسنة أمور لا يعلمها علماء الشريعة الذين سموهم بعلماء الظاهر! وقد أصل هذه العقيدة أبو حامد الغزالي في عدد من كتبه، وأفرط فيها ابن عربي وابن الفارض وغيرهما من الزنادقة إفراطاً شديداً.

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: (٢/١٣٥، ١٣٦).

قال الغزالي: «فالأنبيا والأولياء انكشف لهم الأمر، وفاض على صدورهم النور، لا بالتعليم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبري من علائقها، وتفريغ القلب من شواغلها. . .». ثم يصف طريق ذلك فيقول: «أولاً بانقطاع علائق الدنيا بالكلية، وتفريغ القلب منها. . . ثم يخلو بنفسه في زاوية مع الاقتصار على الفرائض والرواتب، ويجلس فارغ القلب، مجموع الهم، ولا يفرق فكره بقراءة قرآن، ولا بالتأمل في تفسير، ولا يكتب حديثاً وغيره (!!)، بل يجتهد ألا يخطر بباله شيء سوى الله - تعالى. . . فلا يزال بعد جلوسه في الخلوة، قائلاً بلسانه: الله، الله، على الدوام، مع حضور القلب، حتى ينتهي إلى حالة يترك اللسان ويرى كأن الكلمة جارية على لسانه. . . وليس له اختيار في استجلاب رحمة الله - تعالى - بل هو بما فعله صار متعرضاً لنفحات رحمة الله، فلا يبقى إلا الانتظار لما يفتح الله من الرحمة، كما فتحها على الأنبياء والأولياء بهذه الطريق. . .»<sup>(١)</sup>.

ويقول في موضع آخر: «الخلوة لا تكون إلا في بيت مظلم فإن لم يكن له مكان مظلم فليق رأسه بجيبه، أو يتدثر بكساء أو إبراز، ففي مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق ويشاهد جلال الحضرة النبوية!»<sup>(٢)</sup>.

وازداد غلو بعض أهل الرياضة والتصوف حتى زعموا أن الله يخاطبهم كما خاطب موسى بن عمران - عليه الصلاة والسلام -!

وهؤلاء ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: زعموا أنهم يخاطبون بأعظم مما خوطب به موسى، فهم يدعون أنهم أعلى من الأنبياء!

الصنف الثاني: زعموا أن الله يكلمهم مثل كلام موسى، ويقولون: إن النبوة مكتسبة!

(١) إحياء علوم الدين: (٣/١٩، ٢٠).

(٢) المرجع السابق: (٢/٦٦).

الصنف الثالث: زعموا أن صاحب الرياضة قد يسمع الخطاب الذي سمعه موسى، ولكن موسى مقصود بالتكليم دون هذا. «(١).

وقد ردَّ أئمة الإسلام هذا الضلال، وبينوا بطلانه وزيفه، ومن ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية ردًّا على الغزالي - الذي زعم أن ميزان قبول السمعيات موافقتها للكشف والمشاهدة -: «هذا الكلام مضمونه أنَّه لا يُستفاد من خبر الرسول ﷺ شيء من الأمور العلمية، بل إنما يدرك ذلك كل إنسان بما حصل له من المشاهدة والنور والمكاشفة. وهذان أصلان للإلحاد؛ فإن كل ذي مكاشفة إن لم يزنها بالكتاب والسنة، وإلا دخل في الضلالات. «(٢).

ومنتهى هؤلاء القوم اتباع الظن وما تهوى الأنفس، بغير علم ولا هدى ولا بصيرة، وما أروع قول ابن تيمية: «فكل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة تبعاً لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لما ورد عليه» (٣).

ولقد جرَّت عقيدة التصوف على الأمة بلاءً شديداً، ومسخت عقول كثير من أبناء المسلمين، حتى آثر غلاتهم الالتفاف حول الحمقى والمجانين والدجالين، واعتقدوا أنه: «كلما كان الشيخ أحمق وأجهل: كان بالله أعرف، وعندهم أعظم» (٤).

وهذا من فرط جهلهم، وبعدهم عن الصراط المستقيم؛ فإن غاية أهل الكشف: الشطح والاضطراب!

(١) انظر: الفتاوى: (٦٠٦/١١، ٦٠٧)، (٣٩٩/١٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٣٤٨/٥).

(٣) الفتاوى: (٢٧/٣١ - ٤٧).

(٤) المرجع السابق: (٤٧١/٢).

وقد بين ابن تيمية أن المعرضين عن الأدلة الشرعية لم يبق معهم إلا طريقتان :  
«إما طريق النظار : وهي الأدلة القياسية العقلية . وإما طريق الصوفية : وهي  
الطريقة العبادية الكشفية . وكل من جرب هاتين الطريقتين علم أن ما لا يوافق  
الكتاب والسنة منهما فيه من التناقض والفساد ما لا يحصىه إلا رب العباد . ولهذا  
كان من سلك إحداهما إنما يؤول به الأمر إلى الحيرة والشك ، إن كان له نوع عقل  
وتمييز ، وإن كان جاهلاً دخل في الشطح والطامات التي لا يصدق بها إلا أجهل  
الخلق . فغاية هؤلاء الشك ، وهو عدم التصديق بالحق ، وغاية هؤلاء الشطح ،  
وهو التصديق بالباطل . .»<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً: الغلو في العقل:

للعقل منزلة جليلة في دين الإسلام ، فقد جعله الله - تعالى - أداة للفهم ،  
ومناً للتكليف ، وأمر بحفظه ورعايته ، وحرّم كل ما يفسده أو يؤثر عليه .  
وحث الناس على التدبر والتفكير والتعقل في آيات كثيرة جداً . كما ذمّ الله - تعالى -  
المشركين الذين عطلوا حواسهم وعقولهم بقوله : ﴿ صَمُّ بكمُ عمي فهم لا يعقلون ﴾  
[ البقرة : ١٧١ ] .

وقال الله - تعالى - : ﴿ ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس لهم قلوب لا  
يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم  
أضلّ أولئك هم الغافلون ﴾ [ الأعراف : ١٧٩ ] .

«ولهذا دلّ القرآن على الأدلة العقلية وبينها ونبّه عليها ، وكان الخطاب  
القرآني خطاباً برهانياً ، وبين ما يدل على صدق الرسول ﷺ في كل ما يقوله ؛  
ليظهر الحق بأدلة السمعية والعقلية . والرسول ﷺ يخبر بالحق ، ويقوم عليه  
الأدلة العقلية البرهانية الموصلة إلى معرفته»<sup>(٢)</sup> .

(١) درء تعارض العقل والنقل : (٥/٣٤٦) .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل : (١/١٩٩) و (٣/٣٠٥) . والفتاوى : (٤٦/٢ ، ٤٧) ،  
(٤٦٩/١٦) .

ولأن العقل لا يعقل إلا المحسوسات والمرئيات، فإنَّ طريق النجاة من العذاب الأليم لا يكون إلا ب: «الرواية والنقل؛ إذ لا يكفي من ذلك مجرد العقل. بل كما أنَّ نور العين لا يرى إلا مع ظهور نور قدامه، فكذلك نور العقل لا يهتدي إلا إذا طلعت عليه شمس الرسالة»<sup>(١)</sup>.

وقيام دين الله في الأرض إنما هو بواسطة المرسلين - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -: «ولا تحسبنَّ أنَّ العقول لو تركت وعلومها التي تستفيدها بمجرد النظر عرفت الله معرفة مفصلة بصفاته وأسمائه على وجه اليقين»<sup>(٢)</sup>.

«ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد، فمن أعظم نعم الله على عباده، وأشرف منةٍ عليهم: أن أرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، وبين لهم الصراط المستقيم، ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم، بل أشر حالاً. فمن قبل رسالة الله، واستقام عليها فهو من خير البرية، ومن ردها وخرج عنها فهو من شر البرية، وأسوأ حالاً من الكلب والخنزير والحيوان البهيم»<sup>(٣)</sup>.

وقد توهم بعض من لا تحقيق عنده أن كون أهل السنة أصحاب أثر أنهم تركوا العقل وقللوا من منزلته، وهذا جهل - بلا شك - بمنهج أهل السنة؛ فللعقل منزلة مقدرة عند أهل السنة، ولهذا فهم يثبتون التحسين والتقبيح العقلين، كما إنهم يجعلون الكثير من الصفات الإلهية تثبت بالعقل، وكذلك بعض المغيبات مثل البعث والجزاء والنبوة.

وقد انحرف عن هذا السبيل الوسط فريقان من الناس:

الفريق الأول: المفرطون في إهمال العقل:

وهم المتصوفة الجهال الذين ألغوا عقولهم، وقدسوا المجانين والمجازيب،

(١) مجموع الفتاوى: (٦/١).

(٢) الصارم المسلول: (ص ٢٤٩).

(٣) الفتاوى: (١٩/١٠٠).

و «كلما كان الشيخ أحمق وأجهل : كان بالله أعرف ، وعندهم أعظم»<sup>(١)</sup> .  
وكانوا يقولون : «من أراد التحقيق : فليترك العقل والشرع!»<sup>(٢)</sup> .

الفريق الثاني : المقدسون للعقل :

وهم المتكلمون والجهمية ومن ذهب مذهبهم ، الذين قدسوا العقل وجعلوه  
نداً للشرع ، بل حاكماً على الشرع و مقدماً عليه ، فهم : «يجعلون العقل وحده  
أصل علمهم ، ويفردونه ، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له»<sup>(٣)</sup> .

وهؤلاء المقدسون للعقل ينقسمون قسمين :

القسم الأول : المخالفون للنصوص النبوية : الذين يقولون : إنَّ الأنبياء لم يعرفوا  
الحق الذي عرفناه ، أو يقولون : عرفوه ولم يبينوه للخلق كما بيناه ، بل تكلموا بما  
يخالفه من غير بيان منهم !!

القسم الثاني : المدعون للسنة والشرعية : الذين يقولون : إنَّ الأنبياء والسلف  
الذين اتبعوا الأنبياء لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي قالوها والتي بلغوها عن  
الأنبياء ، أو أنَّ الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس . وقد يقولون :  
نحن عرفنا الحق بعقولنا ، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول  
العقل . . !<sup>(٤)</sup> .

ولهذا زعم هؤلاء القوم أنَّ العقل قد يخالف النقل ، ولهذا صالوا على  
النصوص صولة المحاربين ، وردوا الأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم  
ومذاهبهم ، ويدعون أنها مخالفة للمعقول ، كالمكركين لعذاب القبر ، والصراط ،  
والميزان ، ورؤية الله في الآخرة ، وحديث الذباب وقتله ، وأنَّ في أحد جناحيه

(١) الفتاوى : (١٧٤/٢) .

(٢) المرجع السابق : (٢٤٣/١١) .

(٣) المرجع السابق : (٣٣٨/٣ ، ٣٣٩) .

(٤) انظر : درء تعارض العقل والنقل : (١٩/١) .

داء وفي الآخر دواء، وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول<sup>(١)</sup>.

واقْتدئْ بهم: أفراخهم من المعاصرين الذين يُسمُّون أنفسهم: بالعقلانيين، ويزوِّهم في الجرأة على النصوص بالتحريف والاعتراض والرد، فكما أن أولئك انبهروا بالفكر اليوناني وراحوا يقلدونه، فقد انبهر هؤلاء بالفكر الغربي، وضعفوا أمامه، وراحوا يلهثون في ركابه!!<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة اعتقاد أهل السنَّة في هذا الباب أن: «الأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة، والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم العقل امتناعه»<sup>(٣)</sup>.

كما أن: «الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل، وأنَّ صريح المعقول لا يناقض صحيح المنقول. وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه»<sup>(٤)</sup>.

\* \* \* \*

(١) انظر: الاعتصام: (١/ ٢٣١، ٢٣٢).

(٢) انظر كتاب: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، للدكتور فهد الرومي. وكتاب: غزو من الداخل، للأستاذ جمال سلطان. وكتاب: العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، لمحمد حامد الناصر.

(٣) الفتاوى: (٣/ ٣٣٨، ٣٣٩).

(٤) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٣١، ٢٣٢).